ترجمات RCD
7

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مُراجعة حرب الاختيار الأميركية في العراق

تأليف
ريتشارد هاس

ترجمة
عمّار كريم

مُراجعة حرب الاختيار الأميركية في العراق

ريتشارد هاس*

ترجمة: عمّار كريم**

ملخص

لا تُخاض الحروب في ساحات المعركة فحسب، بل في المنافسات السياسية على المستوى المحلي، وكذلك عندما تؤرّخ بعد وقوعها. وفي حالة الغزو الأميركي للعراق بعد مضي عقدين، لا زلنا نرزح تحت وطأة هذه المرحلة النهائية، ونسعى إلى توافق أو إجماع بعيد المنال حول الإرث الذي خلفته هذه الحرب.

توطئة

تتمثل إحدى المميزات التي يتميز بها المؤرخون عن الصحفيين هي ما يتعلق بالوقت. وهذا لا يعني أن المؤرخين مُتحرِّرين من الآجال النهائية أو حدود الوقت (Deadlines)، وإنما لديهم منظور أعمق منحته لهم السنوات، أو العقود، التي تقبع في الفترة التي تقع بين الأحداث وعملية التأريخ لها. إن عقدين من الزمان، بالطبع، ليس وقتاً كافياً من الناحية التاريخية، ولكن هذا كل ما نملكه من وقت عن الحرب التي شنّتها الولايات المتحدة على العراق في آذار (مارس) 2003. لا عجب في أنه حتى بعد مرور عقدين من هذه الحرب، لا يوجد إجماع على تركتها. وهذا متوقع؛ لأن كل الحروب تم خوضها ثلاث مرات: الأولى تتمثل بالصراع السياسي المحلي على قرار خوض الحرب، والثانية تتمثل بالحرب الفعلية وكل ما يحدث في ساحتها، والثالثة، والأخيرة، تتمثل في النقاش الطويل حول جدوى الحرب وأهميتها وما يتصل بذلك من نقاشات حول: حساب التكاليف والفوائد، وتحديد الدروس المُستفادة، وتصدير توصيات سياسية ذات نزعة استشرافية.

---

*ريتشارد هاس (Richard Haass) ، رئيس مجلس العلاقات الخارجية ، وهو مؤسسة بحثية أميركية متخصصة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للولايات المتحدة. شغل سابقًا منصب مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية للمدة (2001-2003) ، وكان المبعوث الخاص للرئيس جورج و. بوش إلى أيرلندا الشمالية. لديه العديد من النتاجات الفكرية منها ما يتعلق بالعراق مثل كتابه "War of Necessity, War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars (Simon & Schuster, 2009)".

** ماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بغداد ومدير شعبة الأبحاث في مركز الرافدين للحوار (R.C.D).

قرارُ التدخُّل

بقيت الأحداث والعوامل الأخرى التي قادت الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرار الذهاب إلى الحرب غامضة ومثيرة للجدل إلى حد كبير. وبشكلٍ عام، تُقسَّم الحروب على فئتين: حروب تُخاض للضرورة (حروب الضرورة) وحروب يتم اختيارها (حرب الاختيار). تُخاض الأولى عندما تكون المصالح على المحك، ولا توجد خيارات غير الحرب يمكن اتخاذها من اجل الحفاظ على تلك المصالح. أما الفئة الثانية من الحروب، فإنها على النقيض من الفئة الأولى، إذ تكون عبارة عن تدخلات يتم الشروع بها عندما تكون المصالح أقل حيوية؛ أي أن هنالك خيارات أخرى غير الخيار العسكري يمكن اتخاذها لتأمين تلك المصالح أو تعزيزها أو كليهما. فعلى سبيل المثال، يعد الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط (فبراير) 2022 حرب اختيار، بينما يعد الدفاع المسلح لأوكرانيا عن أراضيها، ضد هذا الغزو، حرب ضرورة.

كانت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق عام 2003 حرب اختيار كلاسيكية. لم يكن على عليها خوضها. مع ذلك، لا يتفق الجميع على هذه التقدير، إذ يزعم الداعمين لتلك الحرب بأن المصالح الحيوية الأميركية كانت، بالفعل، على المحك، وحجتهم في ذلك أن العراق كان يملك أسلحة دمار شامل (WMDs) قد يستخدمها أو يتقاسمها مع الإرهاب.

ولم يكن لدى مؤيدي هذه الحرب ثقة كبيرة في أن الولايات المتحدة كانت تملك خيارات أخرى موثوقة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة غير خيار الحرب. فضلاً عن ذلك، أنه حتى في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 أيلول (سبتمبر) 2001، عكس القرار عدم الرغبة الشديدة في تحمّل أي خطر على الولايات المتحدة البتة. والفكرة التي مفادها أن القاعدة أو جماعة إرهابية أخرى يمكن أن تهاجم الولايات المتحدة بسلاح نووي أو كيميائي أو بيولوجي، كانت ببساطة غير مقبولة. كان نائب الرئيس الأميركي، آنذاك، ديك تشيني (Dick Cheney) هو المؤيد الأبرز لوجهة النظر هذه. وفي مقابل ذلك، يبدو أن آخرين في الإدارة الأميركية، آنذاك، بما فيهم الرئيس جورج و. بوش (George W. Bush) نفسه وكبار مستشاريه، مدفوعون باعتبارات وحسابات إضافية مثل السعي إلى ما عدّوه فرصة جديدة وعظيمة للسياسة الخارجية. كانت لديهم رغبة عارمة لإرسال رسالة مؤدّاها أن الولايات المتحدة لم ولن تكن في موضع دفاعي فحسب[1]، بل ستكون قوة فاعلة في العالم، تأخذ زمام المبادرة بفاعلية وتأثير كبيرين.

(1) تُشير هذه العبارة إلى أن الولايات المتحدة مستعدة، من الآن فصاعد، أن تتدخل في أي منطقة في العالم ترى فيها تهديد لمصالحها، وأنها لا تتوانى أن تقوم بحرب استباقية (proactive war) للدفاع عمّا تعدّه «تهديد» لـ «مصالحها». (المترجم).

على الرغم من التقدم الذي تم احرازه في أفغانستان بعد غزوها من قبل الولايات المتحدة وإزاحة نظام طالبان الذي وفر ملاذاً آمناً لإرهابي القاعدة الذين خططوا لهجمات 11 أيلول (سبتمبر) إلا أنه عُدّ غير كافٍ؛ إذ كان الدافع وراء الكثيرين في إدارة جورج و. بوش هو الرغبة في جلب الديمقراطية إلى منطقة الشرق الأوسط. ونُظر إلى العراق بوصفه البلد المثالي للشروع في عملية الانتقال الديمقراطي لهذه المنطقة. فالدمقرطة (Democratization)، بحسب وجهة نظر جورج و. بوش، من شأنها أن تكون أنموذجاً لن يقوى الآخرون، في جميع أنحاء المنطقة، على مقاومة اتباعه. فضلاً عن ذلك أن بوش نفسه أراد أن يفعل شيئاً كبيراً وجريئاً.

ينبغي القول بوضوح إنّني، عندما كنتُ جزءاً من إدارة جورج و. بوش في ذلك الوقت كمدير لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية، كنتُ أعتقد، مثل جميع زملائي في الإدارة تقريباً، أن صدام كان يمتلك أسلحة دمار شامل، أي أسلحة كيميائية وبيولوجية. ومع ذلك، لم أُفضّل الذهاب إلى الحرب. كنتُ أعتقد بوجود خيارات أخرى من شأنها أو تُبطئ أو توقف تدفق النفط العراقي إلى كل من الأردن وتركيا، وكذلك إمكانية قطع أنابيب النفط العراقي إلى سوريا. كان القيام بذلك سيضع ضغطاً كبيراً على صدام ونظامه للسماح للمفتشين بدخول مواقع الأسلحة المشتبه لها. وفي حال منع عمليات التفتيش هذه، كان بإمكان الولايات المتحدة شن هجمات محدودة ضد تلك المنشآت.

لم أكن قلقاً، بشكل خاص، من دخول صدام حسين في تجارة مع الإرهابيين، فهو قد حكم العراق العلماني[1] بقبضة من حديد وعدّ الإرهاب الديني، بصرف النظر عن الجهات الداعمة له، أكبر تهديد لنظامه. كما انه لم يكن من النوع الذي يسلّم أسلحة دمار شامل للإرهابيين، فهو دائماً يريد السيطرة على أي شيء يخص العراق. فضلا عن ذلك، كان يساورني شك كبير حول ما إذا كان العراق، أو المنطقة بشكل عام، ناضجة بما يكفي لخوض التجربة الديمقراطية، نظراً لافتقارها الكبير للمقومات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. وكما توقعتُ أيضاً، إن إحلال وإرساء الديمقراطية سيتطلب احتلالاً عسكرياً كبيراً من المرجّح أن يكون مكلفاً على الأرض وجدلياً على المستوى المحلي الأميركي.

الاحتلال الذي فشل

إن الحرب، نفسها، سارت بشكل أفضل، وبالتأكيد أسرع، على الأقل في مراحلها الأولى، إذ تطلبت عملية الغزو، الذي بدأ في 19 آذار (مارس) 2003، ستة أسابيع لهزيمة القوات

(1) يعد النظام البعثي الذي حكم العراق للفترة (1968 - 2003) نظام علمانيً بامتياز ، يستند إلى الادبيات البعثية التي نظّر لها مؤسسه ميشيل عفلق ، وإن طرأ بعض التغيير التكتيكي بعد هزيمة صدام من قبل الولايات المتحدة وإخراج من الكويت بعد غزوه لها عام 1990 ، ومن ثم ، إطلاق ما عُرف بـ «الحملة الايمانية» التي كانت بمثابة تعبير صارخ على تراجع الأسس الفكرية التي استند اليها النظام البعثي. (المترجم).

المسلحة العراقية. وبحلول أيار (مايو) من العام نفسه، كان لجورج و. بوش أن يُعلن انتهاء مهمة إسقاط النظام وإنجازها، وعنى ذلك أن حكومة صدام قد تم القضاء عليها، ومن ثم، اختفت أي مناهضة منظمة ومسلحة ضد الغزو. ولكن، على الرغم من أن القوات الأميركية التي تم إرسالها للإطاحة بنظام صدام حسين كانت قادرة على كسب الحرب، بيد أنها لم تكن قادرة على تأمين السلام. إن الفرضيات الجوهرية التي دعمت التخطيط للغزو والتي مفادها أن العراقيين سيرحبون بالجنود الأميركيين كمُحررين، ربما كانت صحيحة لبضعة أسابيع فقط، إلا أن استمرارها كان كالسراب الذي حسبته الولايات المتحدة ماءً.

أرادت إدارة جورج و. بوش جني ثمار الدولة الجديدة في العراق من دون أي جهد شاق يتطلبه بنائها، بل تقدمت الولايات المتحدة خطوة إضافية باتجاه فشل المشروع الأميركي في العراق عندما قامت بحل القوات الأمنية والعسكرية العراقية التابعة للنظام السابق، واستبعدت الأدوار السياسية والإدارية للعديد من العراقيين الذي كانوا أعضاء في حزب البعث الحاكم، على الرغم من أن عضوية الحزب كانت، في كثير من الأحيان، ضرورية للحصول على وظيفة في ظل النظام البعثي. ومن ثم، حصل ما هو متوقع: تدهور الأوضاع على الأرض بسرعة، إذ شاع النهب والعنف، ودمرت حركات التمرد والحرب الاهلية (الطائفية) النظام المؤقت الذي تم إنشاؤه. بقي الأمر على ما هو عليه حتى عام 2007، مع بدء الولايات المتحدة بنشر 30 ألف جندي إضافي في العراق ضمن ما عرف بـ «الطفرة الشهيرة». بعد أربع سنوات من ذلك، قرر الرئيس الأميركي باراك أوباما، الذي خلف الرئيس جورج و. بوش، سحب القوات الأميركية على إثر تدهور العلاقات السياسية مع الحكومة العراقية.

خسائر فادحة

كانت النتائج المترتبة على الحرب الأميركية في العراق سلبية بشكل ساحق. نعم، تمت الإطاحة بطاغية عتيد استخدم أسلحة كيميائية ضد شعبه وشن حروباً ضد اثنين من جيرانه. وعلى الرغم من كل عيوب عملية الاحتلال، فإن العراق اليوم أفضل حالاً ممّا كان عليه، وتتمتع الأقلية الكردية المضطهدة، منذ فترة طويلة، بدرجة من الحكم الذاتي[1] التي حُرمت منه مسبقاً.

ولكن من جانب آخر، تعد الكلفة التي اشتملت عليها الحرب باهظة جداً، إذ أودت بحياة 200 ألف مدني عراقي، و4600 جندي أميركي، ووصلت التكاليف الاقتصادية 2 ترليون دولار أميركي. زد على ذلك أن الحرب أدت إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران التي زادت من نفوذها في

(1) في الحقيقة أن المكون الكردي في العراق حصل على الحكم الذاتي منذ بداية تسعينات القرن الماضي، وتحديد بعد الانتفاضة الشعبية في آذار (مارس) 1990، او ما يعرف بـ (الانتفاضة الشعبانية). (المترجم).

سوريا، ولبنان، واليمن، ناهيك عن العراق.

على المستوى الدولي، أدت الحرب إلى وضع الولايات المتحدة في عزلة دولية، بسبب خوضها الحرب مع عدد قليل من الحُلفاء، وبدون دعم أُممي صريح من منظمة الأمم المتحدة. وعلى إثر ذلك، أُحبط الاميركيون من حكومتهم وسياساتها الخارجية، مما ساعد على ظهور الشعبوية المناهضة للحكومة، والانعزالية التي طغت على السياسة الخارجية الأميركية في السنوات الأخيرة. لقد أثبتت الحرب، في نهاية المطاف، أنها حرب عبثية ومُكلفة. وبدون هذه الحرب، كان يمكن للولايات المتحدة أن تكون في وضع أفضل بكثير من أجل إعادة توجيه السياسة الخارجية للتعامل مع روسيا الأكثر عدوانية والصين الأكثر حزماً.

إن دروس الحرب متعددة ومتشعبة. وعندما تُشَن حروب الاختيار فإنها يجب أن تُشن بحذر شديد، وأن يتم فيها مراعاة التكاليف والفوائد المحتملة، فضلاً وضع البدائل. وهذا ما لم يحدث في حالة حرب العراق، إذ غالباً ما كانت عملية صنع القرار التي تتم على أعلى المستويات غير رسمية وتفتقر إلى الدقة والصرامة، وكان الافتقار إلى المعرفة المحلية للبلد المُراد غزوه متفشياً في دوائر صنع القرار. ومن الواضح أن القيام بغزو بلد لا تفهمه هو أمر خطير وحتى متهور، وهو ما فعلته الولايات المتحدة في غزوها للعراق عام 2003.

إن الفرضيات او السيناريوهات يمكن أن تكون فخاخ خطرة. لقد استند قرار الذهاب إلى الحرب على أسوء تقدير ممكن، وهو أن العراق يملك أسلحة دمار شامل وسيستخدمها، أو سيوفرها لمن سيستخدمها، ضد الولايات المتحدة. ولكن، إذا كانت السياسة الخارجية تعمل دائماً على هذا الأساس، فستكون التدخلات، الشبيهة بالتدخل في العراق، مطلوبة في كل مكان في العالم، ومن ثم، فإن كل ما يحتاجه التعامل باتزان مع السيناريوهات الأكثر ترجيحاً وليس الأسوأ فقط.

وما يُثير السخرية، هو أن التحليلات التي تناولت مرحلة ما بعد النصر في حرب العراق كانت سائرة في الاتجاه الخاطئ. وضع صُناع القرار الأميركيون كل رهاناتهم على السيناريو الأفضل بالنسبة لهم. وهو السيناريو الذي يفترض أن العراقيين، وبعد أن رحبوا بمن حررهم من صدام، سرعان ما سيضعون خلافاتهم جانباً ويعتنقون الديمقراطية. إلا أن ما حدث هو عكس ذلك، إذ وفر سقوط صدام حسين ساحة مناسبة لتصفية الحسابات بالعنف والتناحر من أجل الظفر بالمناصب. إن إرساء الديمقراطية مهمة شاقة، وأن إسقاط قائد ونظام سياسي شيء، ووضع بديل أفضل ودائم شيء آخر.

استمرار الاساطير

لا تزال الانتقادات الشائعة عن الحرب الأميركية على العراق تُسيء فهمها. ويتجلى ذلك عندما تنتهي هذه الانتقادات إلى أنه لا يمكن الوثوق في الولايات المتحدة لأنها لا تقول الحقيقة. نعم، لقد أكدت الولايات المتحدة بأن العراق يملك أسلحة دمار شامل، ومسؤولي، في ذلك الوقت، كولن باول (Colin Powell) عرض هذه القضية على الأمم المتحدة. ولكن اتضح أن هذا الادعاء غير صحيح. ولكن الحكومات يمكن أن تخطئ، وأن تخطئ لا يعني أنها تكذب. برهنت الفترة التي سبقت حرب العراق، أكثر من أي شيء آخر، على خطورة ترك الفرضيات من دون دراسة وفحص مُعمّقين. لقد عُدّ رفض صدام حسين للتعاون مع المفتشين التابعين للأمم المتحدة دليلاً على ان لديه ما يخفيه، وهو ما حصل بالفعل. إلا أن ما أخفاه صدام ليس أسلحة دمار شامل، بل حقيقة أنه لا يملكها. خشي صدام من أن تجعل هذه حقيقة ضعيفاً أمام جيرانه وشعبه على حد سواء.

وفي سياق الأساطير التي تُساق لتفسير الحرب على العراق، يجادل البعض بأن الحرب على العراق شُنت بأمر من (إسرائيل)، وهذا أيضاً ليس صحيحاً. أتذكر اجتماعات عُقدت بيننا وبين مسؤولين إسرائيليين ذكروا من أن الولايات المتحدة ستخوض حرباً ضد الدول الخطأ، إذ كانوا يعتقدون أن إيران التهديد الأكبر بكثير من تهديد نظام صدام. ولكن، امتنع هؤلاء المسؤولين عن قول ذلك علناً لمعرفتهم أن جورج و. بوش مصمم على خوض الحرب ضد العراق أولاً، ولم يرغبوا في إغضابه بمحاولات فاشلة لثنيه عن قراره ثانياً.

وفي السياق نفسه، يجب أن نشير إلى أن الولايات المتحدة لم تخوض الحرب من أجل النفط. كما أصر العديد من اليساريين في كثير من الأحيان، فالمصالح التجارية الضيقة ليست المحرك الأساس للسياسة الخارجية الأميركية بشكل عام، لا سيما عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة العسكرية، بل تستند التدخلات إلى اعتبارات استراتيجية أو أيديولوجية أو كليهما. وفي هذا الصدد، انتقد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أسلافه لعدم المطالبة بحصة من احتياطي نفط العراق.

تتضمن مراجعة حرب العراق أيضاً إشارة إلى الحزبين الحاكمين في الولايات المتحدة (الجمهوري والديمقراطي) فيما يتعلق بالتوافق أو عدم التوافق بينهما حول الدخول في هذه الحرب. والتي كثير ما يتم الترويج لها في السياسة الأميركية كما لو أنها كانت ضماناً او معياراً للسياسة الجيدة، ولكن الحقيقة عكس ذلك. كان هنالك تعاوناً كبيراً بين الحزبين ليس فقط حول مسألة الدخول في حرب ضد العراق، بل في حرب فيتنام أيضاً. وفي في هذا الصدد، مرّت الانتخابات الأميركية عام 2002، والتي سمحت

باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، بدعم من كلا الحزبين السياسيين الرئيسين. بل تعود فكرة تغيير النظام في العراق إلى ولاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون الثانية، إذ اجتمعت هذه الإدارة عام 1998 للدعوة إلى تغيير النظام في العراق. وفي الآونة الأخيرة، شهدت تعاوناً بين الحزبين في عدة قضايا مثل معارضة التجارة الحرة، ودعم مغادرة أفغانستان، ومواجهة الصين.

ومهما يكن من أمر، فإن الدعم السياسي الواسع لقضية أو سياسة بعينها لا يعني، ولا يضمن في الوقت نفسه، أن هذه السياسة جيدة. وفي مقابل ذلك، أن الدعم الضيق لسياسة بعينها لا يعني انها خاطئة وسيئة. ففي حرب الخليج (1990 - 1991) التي قادت الولايات المتحدة فيها بنجاح تحالفاً دولياً مدعوماً من الأمم المتحدة لتحرير الكويت بأقل كلفة، فإنها بالكاد حصلت على موافقة الكونغرس بسبب المعارضة الكبيرة من قبل الحزب الديمقراطي. ومن ثم، سواء أكانت سياسة معينة تحظى بدعم الحزبين أم لا، فإن ذلك لا يعد معياراً لجودة تلك السياسة.

وبشكل عام، أُجادل بأن حرب العراق عام 2003 كانت حرب اختيار طائشة. ففي عام 2009، صدر لي كتاباً طرحت فيه هذه الفكرة. وبعد عقد من الزمان على صدوره، وعقدين على بدء الحرب الأميركية في العراق، لا أرى أي سبب يوجب تعديل هذا الحكم. لقد كان قرار الحرب قراراً سيئاً وتنفيذه أسوأ. ولا تزال الولايات المتحدة والعالم يعيشان عواقبه.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مركز الرافدين للحوار :(R.C.D)

مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات السياسية والثقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها. ويمثل المركز فضاءً حرًا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظف مخرجاته للضغط على صُنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

رقم شهادة التأسيس(3240) في (17/ 8/ 2017) الصادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252